الشواهد الشعرية النحوية في الأفعال في كتاب(الكافي في شرح الهادي للزنجاني ت655هـ) دراسة نحوية

كرار أحمد عيسى

أ.م. د فلاح رسول الحسيني

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث: الشواهد الشعرية النحوية في الافعال في كتاب (الكافي في شرح الهادي) للزنجاني(ت655هـ) ، فيعنى هذا البحث بدراسة بعض الشواهد الشعرية عند الزنجاني ، فيتناولها ويعرض آراء العلماء فيها ويناقشها، وبيان موقف الزنجاني منها، والكشف عن مدى اهتمام الزنجاني في استعمال الشاهد الشعري للاستشهاد على قضية نحوية ما، وقد اشتمل هذا البحث على خمس مسائل، المسألة الأولى تضمنت رفع الفعل المضارع بعد الفاء على القطع والابتداء، والمسألة الثانية تضمنت نصب الفعل المضارع بعد الواو، والمسألة الثالثة رفع الفعل المضارع بعد(أنْ) تشبيهًا بما المصدرية، والمسألة الرابعة حكم دخول الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، والمسألة الخامسة الفعل الأمر مبني أم معرب.

الكلمات المفتاحية: الشاهد الشعري، الزنجاني، الافعال، الكافي في شرح الهادي.

الشاهد الشعري النحوي في الأفعال

المسألة الأولى: رفع الفعل المضارع بعد(الفاء) على القطع والابتداء

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء -التي هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض- ينتصب بالخلاف، وذهب البصريُّون إلى أَنَّه ينتصب بإضمار (أنْ)[1]، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أَنْ)، وما لم ينتصب فإنَّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك)) [2].

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء، منها ما يجوز فيها العطف ويكون معناه غير مخالف لمعناه، ويجوز فيها كلها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب، في مثل قولك: (ما تأتينا فتحدِّثُنا)، فالنصب على معنيين يجمعها أن الثاني مخالف للأول فأحد المعنيين: ما تأتينا محدثًا أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، أي قد يكون منك اتيان ولا يكون منك حديث، والوجه الأخر: ما تأتينا فكيف تحدثنا، فهذا معنى غير المعنى الأول؛ لأنَّ معناه لو زرتنا لحدثتنا، فأَنت الآنَ نافٍ للزيارة، ومُعلم أنَّ الزيارة لو كانت لكان الحديث[3].

وأمّا الرفع فعلى وجهين أيضًا أحدهما: أن يكون الفعل الآخر شريكًا للأوَّل داخل معه في النفي كأنَّك قلت: ما تأتينا وما تحدثُنا، فهما جملتان منفيتان، والوجه الآخر: أن يكون معنى: ما تأتينا فتحدثُنا، أي: ما تأتينا فأنت تحدثنا، على القطع والاستئناف[4].

أمّا الزنجانيُّ فقد اتبع النحاة الذين سبقوه في هذه المسألة فهو أيضًا يرى أنَّ رفع الفعل المضارع بعد الفاء إمَّا على العطف، أي: على الفعل الذي قبله، وهو تأتينا وإمَّا على القطع والابتداء، أي: على القطع عما قبله والابتداء به فيكون حديثٌ ولا إتيان، أي: ما تأتينا ولكن أنت ممن تحدثنا، فجعله محدِّثًا على كل حال أتاه، أو لم يأته، فيكون عطف جملةً موجبة على جملة منفيَّة لا تعلق لإحدى الجملتين بالأُخرى [5].

واستشهد الزنجانيُّ على القطع والاستئناف بقول جميل بثينة [6]:

1- ألم تسأل الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ **** وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

موطن الشاهد: (فينطقُ) إذ رفع الشاعر الفعل المضارع (ينطقُ) على القطع والاستئناف عما قبله(ألم تسأل)، وهو مبني على مبتدأ محذوف أي: فهو ينطق [7]، فجعله ينطق على كل حال.

قال سيبويه: ((لم يجعل الأَوَّل سبباً للثاني، إذ لو أراد ذلك لنصب، لكنّه جعله ينطق على كل حال، ونطقُ الربع يكون بلسان الحال، كأنَّه بمعاينة آثاره الدارسة مخبرٌ وناطقٌ)) [8].

فالفعل المضارع في البيت مرفوع على القطع والاستئناف؛ وذلك لأَنَّ الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسَّببيَّة انتصب ما بعدها فلمَّا ارتفع دلَّ على أنَّها للاستئناف [9].

واستشهد الزنجانيُّ على ذلك أيضًا بقول بعض الحارثيين [10]:

2- غَيْرَ أنّا لم يأتِنَا بيقينٍ **** فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التَّأمِيلَا

موطن الشاهد: (فنُرَجِّي)، إذ رفع الشاعر الفعل(نُرجي) بعد الفاء على القطع والاستئناف، والتقدير: نحن نرجي، قال الزنجانيُّ: ((كأَنَّه قال: فنحن نُرَجِّي، ولو أمكن النصب في البيتين لكان أحسن))، وهذا ما أشار إليه سيبويه فهو يرى أنّك إنْ شئت رفعت على وجهه أخر، كأنَّه قال: فنحن نرجي فهذا في موضع مبني على المبتدإ [11].

ومن المتأخرين قال ابن هشام: ((إذ المعْنى أَنه لم يَأْتِ بِاليقينِ فنحن نرجو خلاف ما أَتَى به لانتفَاء اليقين عمَّا أَتَى بهِ ولو جزمه أَو نَصبه لفسد معناهُ لأَنَّهُ يصير منفيًّا على حِدته كالأَوَّلِ إِذا جزم ومنفيًّا على الجمع إِذا نصب وإِنَّما المراد إثباتُه)) [12].

ونقل الزنجانيّ ما حكاه سيبويه بـــ: أن في بعض المصاحف (فتدهنوا) بالنصب في قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[القلم:9]13، وذكر الزنجانيُّ قول ابن أَحمرَ [14]:

3- يُعَالِجُ عَاقِراً أَعْيَتْ عَلَيْه **** لِيُلْقِحَها فينْتِجُها حُوارا

قال الزنجانيُّ: ((رفع (فينتجها) إمّا بالعطف على(تعالجُ)، أو على القطع، ولو نصبه بالعطف على(يُلقحها) كان أجود)) [15]، وقال سيبويه: ((كأَنَّه قال: يعالج فإذا هو ينتجها، وإن شئت على الابتداء)) [16].

والظاهر أَنَّ الزنجانيُّ اتبع سيبويه في جواز رفع الفعل المضارع بعد الفاء على القطع والاستئناف معتمدًا المعنى، ونجده أحيانًا يرجح النصب في الشواهد التي ذكرناها آنفًا على الوجهين اللذين يجوز فيهما نصب الفعل المضارع بعد الفاء وهو وقوع الفعل المضارع في جواب الأَشياء السِّتَّة وهي: الاستفهام، والنهي، والأمر، والنفي، والعرض، عند الكوفيِّين، أو منصوب بأَنَّ مضمرة كما ذهب إليه البصريُّون، وفي الشَّاهد الأَخير رفعه بالعطف على ما قبله أو كونه مرفوعًا على مبتدإٍ محذوف، ويرى أنَّه لو نصبه على(يُلقحَها) كان أجود.

المسألة الثانية: نصب الفعل المضارع بعد الواو

اختلف النحويون في نصب الفعل المضارع بعد الواو، فذهب البصريون إلى أنه ينتصب الفعل المضارع بـــ(أنْ) مضمرة؛ لأن الأصل في الواو أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال، ويكون الفعل ما قبلها على تقدير المصدر، كقولك: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا يكن قبل أكل وشرب، ومعناه لا يجمع بينهما؛ لأنّ هذه الواو معناها الجمع بين الشيئين[17].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع بعد الواو منصوب على الصرف؛ فهم يسمون هذه الواو (واو الصَّرف) [18]، قال الفرَّاء: ((الصَّرف أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ)) [19]، وذهب الجرميُّ إلى أَنَّ الواو هي النَّاصبة بنفسها [20].

وقال السَّامرائي: ((ينصب الفعل المضارع بعد الواو للدلالة على المعيَّة نصًا، نحو(لا تأكل وتضحكَ) أي: لا تجمع بينَ الأكلِ والضَّحكِ)) [21].

وأمّا الزنجاني فقد تحدّث عن هذه المسألة، وذهب إلى أن الفعل المضارع منصوب بأنْ مضمرة بعد الواو في جواب الأشياء الثّمانية وهي: الأمر، والنَّهي، والنَّفي، والاستفهام، والتَّمني، والعرض، والدُّعاء، والتخصيص، واستشهد الزنجانيُّ على نصب الفعل المضارع بعد الواو بقول الشَّاعر [22]:

1- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى **** لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

موطن الشاهد: (وأدْعوَ) إذ نصب الشاعر الفعل المضارع، بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو في، جواب الأَمر.

واستشهد الزنجاني أيضًا بقول أبي الأسود الدُّؤَليِّ [23]:

2- لَا تَنهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَهُ **** عارٌ عَليكَ إذا فعلتَ عَظيمُ

موطن الشاهد: (وتأتيَ) إذ نصب الشاعر الفعل المضارع(تأتيَ) بعد الواو بإضمار(أنْ)، ومراده: النهي عن الجمع بينهما، أي: لا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله [24].

ويروى: (تأتيَ) بسكون الياء، وجعله مرفوعًا على الحال، أي: وأنت تأتي مثلَه، أي: لا تنهَ عن شيء في حال إتيانك مثلَه، ولا يجوز أن تجعله مجزومًا على لغة من قال: ألم يأتيك...، لأن حينئذٍ يكون قد نهاه أن ينهى عن أن تأتي مثل شيء من الاشياء، وهو محال، وهو ما ذهب إليه الزنجاني [25].

قال سيبويه: ((اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجئ ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء، واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأَخطل قال: لا تنه عن خلق...، فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان، فصار تأتي على إضمار أن)) [26].

نصب الفرَّاء (تأتيَ) على الصَّرف إذ قال: ((ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله)) [27]، وقد أشار الخليل إلى هذا أيضًا [28]، ويرى الفرَّاء أنّ الجزم في هذا البيت جائز أي لا تفعلن واحدًا من هذين [29].

واستشهد الزنجاني بقول دُريْد بن الصِّمَّة [30]:

3- قتلتُ بعبدِ الله خيرَ لِداتِهِ **** ذُؤَاباً فلم أفْخَرْ بذاكَ وأَجْزَعَا

موطن الشاهد: (وأجزَعَا) إذ نصب الشاعر الفعل المضارع، بـــ(أنْ) مضمرة بعد الواو في، جواب نفي، أي: لم يجتَمع الفَخر مع الجزع [31].

واستشهد الزنجانيُّ بقول الحطيئة [32]:

4- أَلم أَكُ جارَكُمْ وتكونَ بيني **** وبينَكُمُ المودّةُ والإخَاءُ

موطن الشاهد: (وتكونَ بيني) إذ نصب الشاعر الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو، أراد: ألم يجتمع هذان، وهذا وإن كان تقريرًا في المعنى لكنه استفهام في اللفظ [33]، وزعم المبرد وابن السراج: إنّه لو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلا مجزومًا [34].

واستشهد الزنجاني على ذلك أيضًا بقول كَعب بن سعدٍ الغنَوِيّ [35]:

5- وما أنا للشَّيء الذي ليس نافِعِي **** ويَغْضَبَ منه صاحِبي بقَوُلِ

موطن الشاهد: (ويغضَبَ) إذ نصب الشاعر الفعل المضارع(يغضبَ) بـ(أنْ) مضمرة بعد الواو.

فقد أجاز سيبويه في(يغضب) الرفع والنصب [36]، فالرفع على أنَّه معطوف على الصلة، كأنَّه قال: وما أنا للشَّيء الذي ليس بنافعي، والذي يغضب منه صاحبي بقؤول [37].

والنصب على أنَّه معطوف على (الشيء) فكأنه قال: وما أنا للشَّيء الذي ليس نافعي، ولأن يغضب منه صاحبه بقؤول [38]، وردّ الزنجاني هذا بقوله: ((وفيه تعسف؛ لأنه إذا كان معطوفًا على الشيء، فيكون في حكم المخفوض مثله، فيصير التقدير: وما أنا لغضب صاحبي بقؤول والغضب ليس قولاً فيفتقر إلى تأويل أنْ يكون قابلاً لما يكون سببًا لغضبه)) [39].

يتضح مما سبق أنَّ الواو التي تسبق الفعل المضارع يسميها الكوفيُّون واو الصَّرف؛ لصرفها ما بعدها عن إعراب ما قبلها، ويسميها البصريُّون: واو الجمع؛ لأنَّ الغرض منها في المواضع الثَّمانية، والشواهد السابقة، الجمع كما أفادت العطف فقد أجاز في الشاهد الخامس الرفع والنصب.

ويتّضح أنَّه لو رجعنا إلى ما يبوح به المعنى لرأينا أن مذهب الكوفيِّين أكثر موافقة من غيره في ذلك فلما كان القصد هو أنْ لا يجمع بين النَّهي عن شيء معين، وبين الإتيان به، كان داعيًا لأنْ يغير المتكلم أسلوب كلامه ليوصل هذين المعنيين- النَّهي والإتيان- إلى السامع وما يريد أنْ يقولَ بشأنهما فيفهمه ذلك، وهذه المغايرة في السِّياق تكون أكثر وضوحًا في اختلاف الألفاظ بعضها عن الآخر وهذا ما أطلق عليه الكوفيُّون بمصطلح (الصَّرف)، لأنّه أمر راجع إلى المعنى [40].

المسألة الثالثة: رفع الفعل المضارع بعد(أنْ) تشبيهًا بـ(ما) المصدرية

الفعل المضارع ينصب بأدوات مخصوصة وهي(أنْ، ولن، وإذن، وكي) فهذه الأدوات الأربعة تنصب الفعل المضارع بنفسها، والأصل من هذه الأربعة(أنْ) وإنَّما عملت النصب في الفعل المضارع؛ لأنَّها أشبهت (أنّ) المشدَّدة من حيث الاختصاص، ولأنهما يشتركان في أنهما يقدران بالمصدر [41].

ومن العرب من يهمل (أَنْ) جوازًا حملاً لها على ما المصدريَّة بجامع أنَّ كلاً منهما حرف مصدري ثنائي، فقد أَجاز البصريُّون رفع الفعل المضارع بعد(أنْ) تشبيهًا لها بما المصدريَّة وهو اختيار أبي سعيد والزمخشري، وأمّا الكوفيُّون فقد ذهبوا إلى أنَّها مخفَّفة من الثقيلة، وقد استبعدوا تشبيه (أنْ) بما المصدرية لأنَّ(ما)، مصدر معناه الحال و(أنْ) وما بعدها، إمَّا ماض، وإنَّما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها فلذلك ،لا يصحُّ أحدهما بمعنى الآخر [42].

وذهب الكسائي والفرَّاء على أنَّ مجيءَ الفعل المضارع مرفوع بعد (أنْ) المخفَّفة لا يقاسُ عليه ولا يحتمل في الكلام [43].

أمَّا الزنجانيُّ فقد تطرق إلى هذه المسألة وعرض رأي كلٍّ من البصريِّين والكوفيِّين وذهب مذهب البصريِّين في رفع الفعل بعد (أنْ) تشبيها بأختها المصدريَّة، ورأى أنَّ تعليل الكوفيِّين في استبعاد تشبيه (أنْ) بـ(ما) فيه نظر إذ قال: ((وفيه نظر، إذ يكفي في الحمل الاشتراك في شيءٍ واحدٍ)) [44]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: (أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)[البقرة: 233] فيما قرأ مجاهد بالرفع 45، واستشهد بقول الشاعر[46]:

1- أنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ وَيَحْكُمَا **** منِّي السلامَ وأن لا تُشْعِرا أَحَدَا

موطن الشاهد: (أنْ تَقْرَآنِ) حيث رفع الشاعر الفعل المضارع بعد(أنْ) المصدرية المهملة حملاً لها على(ما) المصدرية؛ لاشتراك كل منهما في معنى المصدرية، وأنَّ كلَّ واحد منهما يؤول بما بعده بمصدر، وهو ما عليه الزنجانيُّ والبصريُّون والزمخشريُّ [47].

وذهبت جماعة منهم أبو علي الفارسيُّ وابن جني إلى أنَّ (أنْ) ههنا مخفَّفة من الثقيلة، وليستْ هي المصدريَّة المختصَّة بالفعل المضارع، وكان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين (أنْ) والفعل بالسين أو بسوف أو بقد، كما في قوله تعالى: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[المزمل: 20] وقوله: (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ)[المزمل: 20] وقوله: (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[المائدة: 113] ولكنه ترك الفصل حين اضطرَّ لإقامة الوزن 48، قال ابن جني: ((سألت أبا عليٍّ عن ثبات النون في تقرآن بعد (أنْ)، فقال: (أنْ) مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضَّرورة، فهذا أيضًا من الشَّاذ عن القياس والاستعمال جميعًا)) [49].

واستشهد الزنجانيّ بقول الآخر [50]:

2- أنْ تَهْبِطينَ بِلاَدَ قَوْ **** مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الْطِّلاَحِ

موطن الشاهد: (أنْ تَهْبِطينَ)، إذ رفع الشاعر الفعل بعد(أنْ) المصدريَّة تشبيهًا لها بـ(ما) المصدرية، وهو ما عليه البصريُّون وأمّا الكوفيُّون فيحملونها على أنَّها مخفَّفة من الثَّقيلة وتخفيفها ضرورة ، واسمها ضمير الشَّأن محذوف.

واستشهد الزنجانيّ على ذلك أيضًا بقول الشَّاعر [51]:

3- ونحنُ مَنَعْنا البحرَ أنْ يشربُونَه **** وقد كانَ منهم ماؤُه بمكانِ

موطن الشاهد: (أنْ يشربُونَه)، إذ وقعت(أنْ) في البيت حرف مصدري مهمل على لغة من العرب حملاً لها على(ما) المصدريَّة فلم تعمل لمشابهتها لها في أنَّها تقدر مع ما بعدها بالمصدر، والفعل بعدها مرفوع، وأمّا على قول الكوفيِّين فهي أَنْ المخفَّفة من الثَّقيلة.

والظَّاهر أنَّ ما ذهب إليه البصريُّون والزنجانيُّ من إهمال (أنْ) حملاً لها على (ما) المصدريَّة هو الأقرب إلى الصَّواب؛ لأنّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أنَّ (ما) مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، فيكون هذا المصدر في محلِّ رفع ونصب وجرٍّ، ولو كانت مخفَّفةً من الثقيلة كما زعموا، لوقع شرط الفصل بينها وبين الفعل المضارع.

المسألة الرابعة: حكم دخول الفعل المضارع بين الشرط والجزاء

إن ما يقع بين فعل الشـــرط والجزاء المجزومين إذ كان فعلاً على قســـمين: أَحدهما: معناه مخالف لمعنى فعل الشرط، والآخر: معناه كمعنى فعل الشرط [52].

فإذا كان مخالفًا لفعل الشـــرط لم يجز فيه غير الرفع على الحال، وذلك: إن تأتنا تســـألُنا نعطكَ، وإن يأتني زيد يضحكُ أكرمه، فلا يحسن في ذلك غير الرفع على الحال؛ لأنّ يضحك وتسأل ليس من الإتيان في شيء فهو في موضـــع الحال، كأنَّه قال: ضـــاحكًا، وســـائلًا، فإن جزمته على أَنَّه بدل غلط لم يمتنع ذلك، وإذا كان في معنى فعل الشرط وتأويله جاز فيه الرفع والجزم على البدل[53].

وهو ما أشـــار إليه الخليل [54] وســـيبويه [55] والمبرد [56] قال ســـيبويه في باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما ((فأمَّا ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تســـألني أعطك، وإن تأتني تمش أمش معك. وذلك لأنك أردت أن تقول إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشياً فعلت...، هذا يجوز على غير أَنْ يكون مثل الأَوَّل؛ لأنَّ الأَوَّل الفعل الآخر تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّؤال لا يكون الإتيان، ولكنَّه يجوز على الغلط والنَّسيان ثم يتدارك كلامه))[57].

وقد تطرق الزنجانيّ إلى هذه المســـألة إذ قال: ((إذا دخل الفعل المضـــارع بين الشـــرط والجزاء، فإن لم يكن في معنى الفعل الأول وجب رفعه على الحال، كقولك: إنْ تأتني تســـألني أعطك، وإن يأتني زيد يضـــحك أكرمْه، والتقدير: إن تأتني سائلاً وضاحكًا، ولا يجوز جزمه على البدل إلَّا على وجه الغَلَطِ، لأنّه ليس في معناه، وإن كان المتوسط في معنى الأول، كقولك: إن تأتني تمشـي أمشِ معك، فيجوز رفع تمشـي على الحال، أي ماشـيًا وجزمه على البدل من الأول، لأنّ تمشي في معنى تأتني، لأنَّ المشي ضَربٌ من الإتيان)) [58].

واستشهد الزنجانيّ على ذلك بقول الحطيئة [59]:

1- مَتى تأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه **** تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندَها خَيرُ مُوقِدِ

موطن الشاهد: (مَتى تأْتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ)، حيثُ رفع الشاعر الفعل المضارع(تعشو) بين المجزومين - الشرط والجزاء- على الحال، أي: متى تأته عاشيًا، أي: قاصدًا في الظلام [60].

قال الخليل: ((رفع تعشو لأَنَّه أراد متى تأته عاشيًا إلى ضوء ناره فصرفه من منصوب إلى مرفوع)) [61].

وكذلك ســـيبويه إذ قال: ((وإنَّما كان الرفع في قوله متى تأته تعشـو، لأنَّه في موضـــع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشياً، ولو قلت متى تأته وعاشياً كان محالا، فإنَّما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر)) [62].

واستشهد الزنجانيّ أيضًا بقول عبد الله بن الحر [63]:

2- متى تأتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا **** تَجدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

موطن الشـــاهد: (متى تأتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجدْ) حيث جزم الشـــاعر الفعل المضـــارع(تُلْمِمْ) على البدل من (تأتينا)؛ لأنّه في معناه، قال الزنجانيّ في تعليقه على هذا البيت: ((فجزم، لأن الإلمام ضـــربٌ من الإتيان، وقوله(تأجّجًا) يجوز أنْ يكون تثنيةً على الصـفة للحطب والنار، وذكر الراجح تغليبًا للمذكر وهو الحطب. ويجوز أن يكون مفردًا من صـــفة الحطب، لأنّه أهم إذ النار إنما تكون به. ويجوز أن يكون من صـــفة النار، وذكر على معنى شهاب)) [64]، وهو ما أشار إليه سيبويه ناقلاً عن الخليل: أن تلمم بدلٌ من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد اللّه، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر [65].

وقال الأعلم: ((الشاهد في جزم تلمم لأنّه بدل من قوله تأتنا وتفسير له؛ لأَنَّ الإلمام إتيان، ولو أمكنه رفعه على تقدير الحال لجاز)) [66].

نستنتج أن الزنجانيّ اتبع النحاة بأنه إذا دخل الفعل المضارع بين المجزومين فإن كان في معنى الأول وجب رفعه وإن لم يكن في معنى الفعل الأول جاز رفعه وجزمه على البدل، فقد نوّع الزنجانيّ في الاستشهاد في هذه المسألة ففي حالة الرفع استشهد بقول الحطيئة، وفي حالة الجزم استشهد بقول عبد الله بن الحر ولم يقتصر على الاستشهاد بحكم واحد.

المسألة الخامسة: الفعل الأمر مبني أم معرب؟

اختلف النحويُّون في كون فعل الأمر مبني أو معرب، فذهب سيبويه والبصريُّون إلى أنّ فعل الأمر مبني على السكون [67]، واحتجوا لذلك من وجهين:

أحدهما: أَنّ الأَصل في الأفعال البناء والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرِبَ الفعل المضارع لمشابهته الاسم، والمشابهة تتحقق بحرف المضارع فقط، فإذا فُقِدَ فقدت فيخرج على الأَصل [68].

والثاني: أنّ أسماء الأفعال نحو: حَذامِ وقَطامِ ونَزالِ، إنَّما بنيت، لأَنَّها نابت عن فعل الأمر التي هي بمعناه، والمشبه كالمشبه به، فلو كان معربًا لم يُبنَ ما قامَ مقامه [69].

وذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّه معرب وأعرابه الجزم [70]، واستدلوا على ذلك من وجهين:

الوجه الأَوَّل: إنما قلنا إنه معرب مجزوم؛ لأَنَّ الأصل في(قمْ)، و(أذهبْ)، (لِتَقمْ) و(لِتَذهبْ) وإنَّما حذفت اللام تخفيفًا وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به فكان معربًا مجزومًا بذلك الحرف المقدر، ونحو قراءةِ من قرأ: ((فبذلكَ فَلْتَفرَحُوا))[يونس:58] [71]، على الخطاب، أي: فأفْرَحُوا، وفي الحديث أنه(عليه السلام)

قال في بعض المغازي: (لتأخذوا مصافّكم)[72]، أي: خذوا، فدل على أنّ الأَصل في قم لتقم وأذهب لتذهب فلما كثر في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع الكثرة فحذفوه [73].

الوجه الثاني: أنهم قالوا: أَجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تقمْ، ولا تذهبْ، فكذلك فعل الأمر نحو: قمْ واقعدْ، لأَنَّ النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره [74].

الوجه الثالث: أَنَّ حروف العلة تسقط من هذا الفعل نحو: أغزُ، وأسعَ، وارمِ، كما تسقط بالجازم نحو: لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ، والبناء لا يوجب حذفًا [75].

وقد رد مجموعة من النَّحويَّين أدلة الكوفيين ووصفوها بالضَعف والفساد منهم: المبرد[76]، والأنباري [77]، وابن الحاجب [78]، وابن يعيش [79]، والعكبري[80] ، والصبان [81]، وأبو بكر الشرجي [82].

ومما يتلخص ردهم على الوجه الأول: إنّ(قمْ) و(أذهبْ) أصل بنفسه، وليس الأصل فيه ما ذكروا لأنّه لو كان كذلك لَلزمَ منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة، وكل ذلك مخالف للأصل ولا سماعَ يدلّ عليه [83].

وأمَّا ردهم على الوجه الثاني: ((فقولهم أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر، قلنا: هذا فاسد؛ لأَنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة، الذي أوجب المشابه بالاسم فأستحق الإعراب فكان معربًا، أمّا فعل الأَمر فليس في أوله حرف المضارع)) [84].

وأمّا الجواب على الوجه الثَّالث: إن الجزمَ يحتاج إلى جازم، وتقدير الجازم ممتنعٌ؛ لأنه لا يصـــحّ ظهوره مع هذه الصـيغة، فلا تقول: (لاَ ذهبْ) والمقدّرُ كالمنطوق به، ولأنّ الجازم اضـعفُ من الجارِّ، والجارُّ لا يبقى عمله بعد حذفه، فالجازم أولى [85].

أمّا الزنجانيُّ فقد تطرق إلى هذه المسألة وذهب فيها مذهب البصـريين إذ قال: ((والأمر مبنيٌّ نحو: قمْ، وأقعدْ، لأنَّه لو كان معربًا لاختلف آخره مع أنَّ الأصـل في الأفعال البناءُ، وإنَّما أعربنا المضـارعَ لمضـارعته الأَسـماء، فلما نُزع منه حرف المضـارعة تغيرتْ الصـورةُ والبِنيَةُ التي ضـارع بها الاسم فعاد إلى أصـله من البناء، وقال الكوفيُّون: ((إنّه معرب فأصل (قمْ) عندهم (لتقمْ) بإدخال لام الأمر على فعل المخاطب فحذفت اللام)) [86].

واستشهد الزنجاني بما استدل به الكوفيُّون على حذف اللام [87]:

1- مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ **** إذا مَا خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبَالَا

موطن الشاهد: (تَفْدِ نَفْسَكَ) حيث حذف الشاعر لام الأَمر في(تفدِ) للضرورة الشِّعرية، والمراد: لتفد، أو أنه أراد: تفدي على الخبر، فحذف الياء ضرورة [88].

قال سيبويه: ((واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضـمرةٌ، كأنهم شـبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً)) [89].

والمبرد ينكر هذا البيت ويزعم أنَّه باطل إذ قال: ((فلا أرى ذلك على ما قالوا لأنَّ عوامل الأفعال لا تضـــمر وأضـــعفها الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأســماء...، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على إنه في كتاب سيبويه)) [90].

وقال الأعلم: ((الشـاهد فيه إضـمار لام الأمر في قوله تفد، والمعنى لتفد نفسـك، وهذا من أقبح الضـرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر)) [91]، يريد أن حرف الجر لا يعمل وهو محذوف، مع أنه أقوى من الجازم، وإذا كان الأقوى لا يعمل محذوفًا فلأن لا يعمل الأضعف محذوفًا من باب الأولى [92].

وقد خرجه قوم تخريجًا آخر، فذهبوا إلى أن(تفد) فعل مضـــارع مرفوع بضـــمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف اجتزاء بكسر ما قبلها للدلالة عليها، وكأنَّه قال: محمد تفدي نفسك كل نفس، ثم حذف الياء مضطرًّا ليقيم وزن البيت، واكتفى بالكسرة التي قبلها [93].

واستشهد الزنجاني أيضًا بقول متمم بن نُويرة [94]:

2-على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضةِ فاخْمُشِي **** لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

موطن الشـــاهد: (أو يبْكِ)، وللعلماء في تخريج هذه الكلمة رأيان، الأول: أن (يبك) مجزوم بلام أمر محذوفة، وأصـــل الكلام (أو ليبك) فحذف لام الأمر وأبقى عملها، وبهذا يســتدل الكوفيُّون على أن حذف حرف الجزم مع بقاء عمله واقع في كلام العرب، والتخريج الثاني: أن (يبك) مجزوم حملًا على معنى (فاخمشـــي) لأنَّ فعل الأمر أصـله فعل مضـارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال (على مثل أصـحاب البعوضـة فلتخمشـي وجهك أو يبك من بكى) والبصريُّون يرون هذا الوجه أقرب مأخذًا وأيسر طريقًا من الوجه الأوَّل [95].

قال المبرّد: ((فلا أرى ذلك على ما قالوا لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ولكن بيت متمم حمل على المعنى لأنَّه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني على المعنى)) [96].

واستشهد الزنجاني بقول الآخر[97]:

3- مَنْ كانَ لا يعلمُ أنِّي شاعرُ **** فَيَدْنُ منِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

موطن الشاهد: (فيدْنُ) إذ جزم الشاعر فعل الأمر(يدْنُ) بلام أمر محذوفة، والمراد(لتدن)، فحذف اللام وأبقى عملها، ويرى الزنجاني أنّ حذف الواو ضرورة إذ قال: ((وأمّا قوله: فَيَدْنُ، أراد فيدنو، فحذف الواو ضرورة)) [98].

ويرى أنّ إضمار الجازم غير جائز؛ لأنّ الجوازم قليلة جداً، فأنها خمسة أحرف، والأسماء الجازمة محمولة عليها، والشيءُ إذا قلّ لم ينصرفوا فيه، وهو أضعف من الجار، وإنما حذف الجازم في الأجوبة لبقاء ما يدل على الجازم وليس ها هنا شيء يدل عليه [99].

واستشهد الزنجانيُّ على ثبوت لام الأمر بقول الشاعر [100]:

4- لِتَقُمْ أنتَ يابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ **** فَتُقَضِّي حَوَائجَ المُسْلِمينَا

موطن الشاهد: (لِتَقُمْ)، حيث استعمل الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقترن بـ(لام الأمر) على الأصل، لأنّ (افْعَلْ) على طريقة(لتفعل) في الحركات والسكنات وسقوط النونات وهو ما عليه الكوفيون [101].

وأمّا جواب الزنجانيُّ على هذا البيت قال: ((وأمّا مجيئه على طريقة(لتفعلْ) فلأن الموقوف كالمجزوم))، أي: أنَّ مجيء فعل الأمر على صيغة(لتفعلْ)، لأنَّ المبني على السكون كالمجزوم.

وقد أيّد ابن هشام رأي الكوفيّين إذ قال: ((وبقولهم أقول: لأن الأمر معنى حقه أنْ يؤدى بالحرف، ولأنَّه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنَّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله (لتقم أنت...)) [102]، وساق الكثير من الأدلة التي ذكرت للكوفيّين .

يتضح مما سبق أنَّ البصريّينَ والزنجانيَّ ذهبوا إلى أنّ فعل الأمر مبني، وأمّا الكوفيون فقاموا بإدخال الأمر تحت المضارع بأنه معرب؛ لأنَّه مقتطف منه إذ أنَّ أصل أفعلْ لتفعلْ كأمر الغائب، لكنْ لمَّا كانَ أَمرُ المخاطَبِ أَكثرَ دَورًا على أَلسنَتِهم استثقلوا مجيءَ اللامِ فيهِ فحذفوها تخفيفًا وأَتْبَعوها بحرفِ المُضارِعِ فرقًا بينَهُ وبينَ أَصلِهِ، وبنَوا على ذلكَ أَنَّهُ معربٌ مجزومٌ بتلكَ اللامِ المحذوفةِ كما ورد في الشواهد التي ذكرت.

الهوامش:

1- ينظر: الإنصاف: 454/2.
2- الكتاب: 28/3.
3- ينظر: الرد على النحاة: 119/1، وشـــرح ابن يعيش: 28/7، والمقرب: 264/1-265، وشـــرح ابن الناظم: 483.
4- ينظر: شرح ابن يعيش: 28/7، والمقرب: 264/1، وشرح التصريح: 379/2.
5- ينظر: الكافي: 1635/3.
6- البيت في ديوانه: 45، والكافي: 1636/3.
7- ينظر: شرح التصريح: 381/2.
8- الكتاب: 37/3، والكافي: 1636/3.
9- ينظر: شرح شذور الذهب: 388/1.
10- البيت في الكتاب: 31/3، وخزانة الأدب: 530/8.
11- ينظر: الكتاب: 31/3.
12- ينظر: مغني اللبيب: 625/1.
13- ينظر: الكتاب: 36/3، والكافي: 1637/3.
14- البيت في الكتاب: 54/3.
15- الكافي: 1637/3.
16- الكتاب: 55/3.
17- ينظر: المقتضـب: 25/2، وعلل النحو لأبن الوراق: 433، وشـرح المقدمة المحسـبة: 228/1، والإنصاف: 452/2، وشرح ابن يعيش: 21/7،.
18- ينظر: المرتجل في شرح الجمل: 207، والإنصاف: 452/2.
19- معاني القرآن للفراء: 34/1.
20- الانصاف : 455/2، وشرح ابن يعيش: 21/7.
21- معاني النحو: 330/3.
22- البيت للأعشى في الكتاب: 45/3.
23- البيت في ديوانه: 404، والكافي: 1638/3.
24- ينظر: شرح ابن يعيش: 24/7.
25- الكافي: 1638/3.
26- الكتاب: 41/3-42.
27- معاني القرآن للفراء: 34/1.
28- ينظر: الجمل: 96/1.
29- ينظر: معاني القرآن: 115/1.
30- البيت في ديوانه: 131، والكافي: 1639/3، ورواية الديوان:
i. قتلنا بعبد الله خيرَ لِداتهِ وخيرَ شَبابِ الناسِ لو ضُمَّ أجمعَا
31- ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 212/1.
32- البيت في الكتاب: 43/3، والكافي: 1639/3.
33- ينظر: الكافي: 1639/3.

34- ينظر: المقتضب: 27/2، والاصول: 155/2.
35- البيت في الكتاب: 46/3، وخزانة الأدب: 569/8، والكافي: 1640/3.
36- فَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ: أَن الِاخْتِيَار نصب (يغْضب) ، وَالرَّفْع جَائِز، وَعند أبي الْعَبَّاس الْمبرد: أَن الرّفْع هُوَ الْمُخْتَار، وَالنّصب جَائِز، ينظر: الكتاب: 46/3، والمقتضب: 19/2، وعلل النحو: 434/1.
37- ينظر: الكتاب: 46/3، والكافي: 1640/3.
38- ينظر: الكتاب: 46/3، والكافي: 1640/3.
39- الكافي: 1640/3.
40- ينظر الشاهد النحوي عند الفراء: 204.
41- ينظر: الإيضاح العضدي: 23، وشرح ابن يعيش: 15/7، وشرح التصريح: 357/2-362.
42- ينظر: المفصل: 429/1، والإنصاف: 458/2-459، وارتشاف الضرب: 1642/4، وشفاء العلل: 918/2، وشرح التسهيل: 11/4، وشرح الأشموني: 553/3-554، وشرح التصريح: 362/2، وخزانة الأدب: 423/8.
43- ينظر: ارتشاف الضرب: 1642/4، وخِزانة الأدب: 422/8.
44- الكافي: 1622/3.
45- ينظر: الكافي: 1621/3-1622.
46- البيت في خزانة الأدب: 420/8.
47- ينظر: المفصل: 429/1، والكافي: 1622/3، وتوضيح المقاصد: 1238/3.
48- ينظر: حاشية الإنصاف: 459/2.
49- الخصائص: 384/1-385، وينظر: حاشية الإنصاف: 459/2.
50- البيت لقاسم بن معن في معاني القرآن للفراء: 136/1، وخزانة الأدب: 421/8.
51- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه: 346.
52- ينظر: النكت: 362/2.
53- ينظر: النكت: 362/2، والمفصل: 335/1، وشرح ابن يعيش: 53/7.
54- ينظر: الجمل: 217/1-218.
55- ينظر: الكتاب: 85/3.
56- ينظر: المقتضب: 65/2.
57- الكتاب: 85/3-87.
58- الكافي: 1674/3.
59- البيت في ديوانه: 51.
60- ينظر: الكافي: 1674/3.
61- الجمل: 218/1.
62- الكتاب: 88/3.
63- البيت في الكتاب: 86/3، وخزانة الأدب: 90/9.
64- الكافي: 1675/3.
65- ينظر: الكتاب: 86/3.
66- النكت: 363/2.
67- الكتاب: 17/1، والمقتضب: 3/2، 4، 131، والاصول: 174/2، والإنصاف: 427/2، واللباب: 2/ 17، والتبيين عن مذاهب النحويين: 72.

68- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 73، واسرار العربية: 317، واللباب: 17، وائتلاف النصرة: 126.
69- ينظر: اللباب: 17، وشرح ابن يعيش: 61/7.
70- ينظر: معاني القرآن للفراء: 491/1، وشرح اللمع لابن بَرهان: 335/2، والإنصاف: 427/2،ومسائل خلافية في النحو: 120/1، و وأَمالي ابن الشَّجريِّ: 355/2، ومغني البيب: 297/1.
71- نُسِبَت للنَّبيِّ، ولعثمانَ، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وجماعةٍ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ والقرَّاءِ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: 573/3-574.
72- ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: 470/1، وصحيح مسلم: 943/2 برقم (1296)، ورقم (1297)، وأَسرار العربيَّة: 228.
73- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 73، واللباب: 17-18، وأسرار العربية: 318، والإنصاف: 427/2، وشرح ابن يعيش: 61/7.
74- ينظر: اسرار العربية: 318.
75- شرح ابن يعيش: 61/7،
76- المقتضب: 3/2، 4، 129.
77- ينظر: اسرار العربية: 319.
78- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 48/2-49.
79- ينظر: شرح ابن يعيش: 61/7.
80- ينظر: اللباب في علل البناء: 19-20.
81- ينظر: حاشية الصبان: 58/1.
82- ينظر: ائتلاف النصرة: 126.
83- ينظر: اللباب: 19.
84- اسرار العربية: 320.
85- ينظر: اللباب: 19.
86- الكافي: 1614/3.
87- البيت في الكتاب: 8/3، وخزانة الأدب: 11/9.
88- ينظر: الكافي: 3/ 1616.
89- الكتاب: 8/3.
90- المقتضب: 133/2.
91- النكت: 309/2.
92- ينظر: حاشية الإنصاف: 432/2.
93- ينظر: الإنصاف: 432/2،(حاشية المحقق) والنكت: 310/2.
94- البيت في الكتاب: 9/3.
95- ينظر: حاشية الإنصاف: 433/2، والكافي: 1615/3، ومغني اللبيب: 297/1.
96- المقتضب: 133/2.
97- البيت في معاني القرآن للفراء: 160/1، والكافي: 1615/3.
98- الكافي: 1616/3.
99- ينظر: الكافي: 1616/3.

100- وهو بلا نسبَةٍ في: تذكرة النُّحاة: 666، وشرح شواهد المغني: 602/2، وخزانة الأدب: 14/9، 106.

101- ينظر: الكافي: 1615/3.

102- مغني اللبيب: 300/1.

103- ينظر: المصدر نفسه.